١ ـ مؤتمر روما لعام ١٩٧٢

ولقد كان قرار الشرق الاوسط في المؤتمر البرلماني الدولي الستين (١٩٧٢) آخر القرارات ذات الصياغة العامة ، وفي هذا القرار هروب الى صيغ عمومية قصد بها ان تتجنب ذكر اي طرف من اطراف النزاع او أن تشير الى اي موقف من أطراف النزاع · وفيما عدا الاشارة العامة الى قرار مجلس الامن في المدخل والمتن فانه من الصعب العثور على أية نقطة نوعية في القرار ·

ان القرار :

ـ يعبر عن أسفه لاعمال العدوان والعنف (دون ان يذكر من المعتدي او يشير اليه على الاقل من طرف خفي) ·

ـ ويؤكد على احترام حقوق الشعوب (دون ان يسمي الشعب الذي مزق وشرد وانتهكت ابسط حقوقه) ·

ـ ويطالب بتسوية سلمية ومقبولة مبنية على المصالح الشرعية للشعوب · (دون ان يشير الى أي عنصر من عناصرها) ·

ومثل هذا القرار هو الذي كانت الوفود الاسرائيلية تسعى الى اتخاذه لانه يساوي بين المعتدي والمعتدى عليه وبين القاتل والقتيل ، ويتجاهل تماما مسألتي الاحتلال وانتهاك حقوق الشعب العربي الفلسطيني ·

ب ـ مجلس جنيف لعام ١٩٧٣

ولقد كان قرار روما آخر القرارات الغامضة ، وبعد سنة واحدة فقط من صدوره أمكن القفز بمقررات الاتحاد البرلماني الدولي خطوة مهمة على طريق ايضاح الحق العربي · ولم تكن هذه الخطوة سهلة ولا كانت طريقها مفروشة بالورود · وبعد نضال وجهد ودأب أمكن للوفود العربية ان تنجح قرارا في مجلس الاتحاد المرقم ١١٣ (تشرين الاول ١٩٧٣) يكاد يحتوي على جميع عناصر الموقف العربي · ذلك انه تضمن النقاط التالية :

ـ المطالبة بالانسحاب الفوري للقوات الاسرائيلية من كافة الاراضي العربية المغتصبة بالقوة ، واعتبار ذلك أساسا للسلام ·

ـ التأكيد على الحق الثابت لكل بلد باستعادة اراضيه المحتلة بكافة الوسائل المتوفرة·

ـ ربط امكانية تحقيق التسوية باحترام شرعية حقوق الشعب الفلسطيني ·

ـ التأكيد على ضرورة تطبيق قرار مجلس الامن المرقم ٣٣٨ (وخاصة البنود المتعلقة بانسحاب القوات الاسرائيلية المسلحة منجميع الاراضي العربية المحتلةمنذ حزيران١٩٦٧)·

والملاحظ ان هذا القرار اغفل الاشارة الى القرار المرقم ٢٤٢ الذي جعله قرار روما اساس كل شيء واتجه اتجاها واضحا الى القبول بالعناصر الاساسية لوجهة النظر العربية ، ويعود هذا التغير الى العوامل التالية :